البعد الاسيوي في الادراك الاستراتيجي للكيان الإسرائيلي
(العلاقات الثنائية مع الصين : المحددات والأبعاد)

The Asian dimension in the strategic perception of the Israeli entity (Bilateral relations with China determinants and dimensions)



طالب الدكتوراه/ محمد بلعيشة
جامعة الجزائر -03-
mohammedbelaicha@gmail.com

تاريخ الاستلام: 2018/06/26 تاريخ القبول للنشر: 2018/009/04



ملخّص:

تعالج هذه الدراسة مكانة الصين في سياسة الكيان الإسرائيلي باعتبارها –الصين–واحدة من القوى الصاعدة والتي لها وزن وثقل دولي كبير، الأمر الذي دفع الحركة الصهيونية إلى أن تعمل جاهدة من أجل التأثير على مراكز القوى العالمية خاصة الصين، وهذا ما جعل الحكومة الصينية تبدي تأييدها لحق اليهود في إنشاء وطن لهم. وقد ساهم هذا الدعم في رسم علاقات جيدة بينهما، إلا أن الحرب الكورية ومؤتمر باندونغ عرقلا تطور هذه العلاقات، إضافة إلى أن تعاظم الدور الصيني عالميا وامتلاك الصين لمقومات قوة صلبة متنوعة جعلت من إسرائيل تتوجه نحو توسيع دائرة اهتماماتها بتحسين وتطوير العلاقات مع الصين أكثر خاصة في المجال العسكري والاقتصادي. لإدراكها الكبير للمكانة الصينية عالميا، إلى جانب إخفاق السياسة الأمريكية باعتبارها الشريك الكلاسيكي، والذي يضعها أمام تحديات كبيرة مستقبلا.

الكلمات المفتاحية: الكيان الصهيوني؛ الصين؛ الولايات المتحدة الأمريكية؛ آسيا.

Abstract:

This study examines Israel's policy toward China to understand china's position in his policy, which has been affected by the rise of china in the world. This is what made the Zionist movement working hard to influence the central powers world, especially China, and this is what made Republic of China government to supported the establishment of Jewish state. Add to that the role of china in the world become more and more strong, and the various elements hard power of Chinese have made Israel seek to expand its interest in improving and developing relations with China more especially in the military and economic domains, Because Israel realize the international great position of Chinese. As

well as the failure of US policy as a classic partner, this puts it in front of big challenges in the future.

key words: *Israel; china; United States America; Asia.*

مقدّمـــة:

هناك مسلمة مفادها بأن الكيان الإسرائيلي يعاني من إشكالية وجودية، فمنذ نشأته والتي تعتبر غير طبيعية بحكم تعارضها مع مميزات المنطقة التاريخية والأيديولوجية وحتى العرقية، قوبل هذا الكيان بتطويق وحصار عربي، ورفض إقليمي ودولي الأمر الذي فرض على القيادات العبرية وجوب تغيير هذا الوضع وخلق مجالات حيوية لها واختراقها وبناء علاقات خارجية بديلة للأطراف الرافضة لفكرة دولة يهودية بالمنطقة.

عكف أول رئيس للكيان الإسرائيلي "ديفيد بن غوريون" في صدد الخروج بالكيان من القوقعة الشرق أوسطية، على رسم استراتيجية سماها بالقفز فوق الحواجز الاقليمية، والقاضية بإقامة الكيان علاقات وتحالفات استراتيجية مع عدة فواعل وفي مناطق مختلفة، فبدأت إسرائيل باختراق العمق الإفريقي والوصول إلى وسط إفريقيا، كما باشرت علاقات مبكرة مع جمهوريات آسيا الوسطى الإسلامية (كازاخستان تركمنستان، قرغيزستان، طاجيكستان، اوزباكستان)، كما وطدت علاقاتها ببعض الفواعل الآسيوية الأخرى (كالهند) وتركيا، بغض النظر عن العمق الأوروبي الأكثر وفاقا مع الكيان.

لا تتوقف استراتيجية تخطي الطوق العربي عند هذا الحد، فالكيان الإسرائيلي يسعى دائما إلى ربط نفسه بالدولة المهيمنة على النسق الدولي، وهنا نقصد الولايات المتحدة الأمريكية وسبقتها في ذلك كل من بريطانيا وفرنسا، هذه القوى كلها كانت قد ساهمت في دعم إنشاء وطن قومي لليهود، كتوجيه فرنسا عن طريق نابليون ليهود العالم إلى فلسطين، ووعد بلفور البريطاني، وحاليا الدعم الأمريكي المطلق للكيان سواء كان مباشرا أو غير مباشر.

لا يهم الكيان الإسرائيلي نوع ولا من يكون الطرف الداعم له، بقدر ما يهمه القراءة السليمة لتحولات القوة، وبما أن النظام الدولي الحالي ينزع إلى التعددية أكثر منه إلى الأحادية القطبية، خاصة وأنه في الآونة الأخيرة حدث أنه قد سجلت حالات توازي بين الدور الأمريكي مع أدوار أخرى كالروسي والصيني، لذلك فإن الكيان الإسرائيلي يتوجس من انهيار أمريكي محتمل، لذلك سعى ولا يزال إلى التقرب إلى فواعل دولية صاعدة كالصين، لذلك فان هذه المحاولة البحثية تسعى إلى فهم المنظور الإسرائيلي مكانة الصين وقوتها، وعليه فإنه يبرز لدينا الإشكال التالي:

كيف ينظر الكيان الإسرائيلي إلى مقدرات القوة الصينية؟ وماذا يمكن أن تقدم الصين للكيان الإسرائيلي؟

المقاربة المنهجية:

اعتمدت الدراسة للإجابة على الإشكالية، الطرح الوظيفي، بحيث تعتبر النظرية الوظيفية بشقيها الأصلية والجديدة نظرية تركز على البعد التقني والاقتصادي وتفصله عن البعد السياسي، وهوما انتهجه الكيان الإسرائيلي في سبيل بناء علاقات مع الصين، كما تم الاستعانة بالمنهج التاريخي المقارن للوقوف على السياق التاريخي الذي مرت به هذه العلاقات، وأيضا لفهم أعمق للأوضاع والأبعاد السائدة في مختلف التعاقبات الزمنية والنقلات التاريخية التي عرفتها العلاقات بين الطرفين.

خطة البحث:

هندسة البحث مكونة من مقدمة ممهدة للموضوع طرح فيها الإشكال وبينت فيها المناهج المستعملة، تليها ثلاث محاور وخاتمة فصلت كالتالي:

المبحث الأول

الأهمية الجيوستراتيجية للصين

المطلب الأول: الأهمية الجغرافية للصين

الفرع الأول: الموقع

تقع جمهورية الصين الشعبية في جنوب شرق القارة الآسيوية على المحيط الهادي، على امتداد مساحة قوامها 9.571.300 كلم^2[(1)]، ولها حدود مع 14 دولة هي: (افغانستان، بوتان، ميانمار، الهند، كازاخستان، قيرغيزستان، لاوس، منغوليا، النيبال، كوريا الشمالية، باكستان، روسيا، طاجكستان، فيتنام)، تبدأ حدودها في أقصى الشمال من الخط المركزي لنهر "هيلونغ" شمال بلدة موخه (خط عرض 30-53 درجة شمالا)، أما حدودها في أقصى الجنوب فهي حيد "تسنغمو" البحري من جزر "نانشا" جنوبا (خط عرض 4شمالا)، ومن هضبة "البامير" غربا (خط طول 73شرقا) إلى ملتقى نهر "هيلونغ" ونهر "ووسولي" شرقا (خط طول 153شرقا) تحدها من الجهة الشرقية "جمهورية كوريا الديمقراطية الشعبية، ومن جهة الشمال "جمهورية مونغوليا الشعبية"، ومن جهة الشمال الشرقي والشمال الغربي "روسيا"، ومن جهة الغرب "أفغانستان" و"باكستان" و"الهند" و"نيبال" و"سيكيم" و"بوتان" ومن جهة الجنوب "بورما" و" لاوس" و"فيتنام"[(2)].

تعتبر الصين بهذا الموقع ثالث بلد في العالم من حيث المساحة، تبلغ المسافة بين طرفي الصين الشرقي والغربي حوالي 5200 كلم، كما يبلغ طول الحدود البرية للصين حوالي 20.000 كلم وهي أطول حدود برية في العالم، كما يبلغ طول الساحل الصيني حوالي 18.000 كلم، تتناثر فيه أكثر من 5400 جزيرة أكبرها جزيرة "تايوان" تليها جزيرة "هاينان" وتقدر مساحة هذه الجزر بحوالي 35.000 كلم^2[(3)].

تطل الصين على عدة نوافذ بحرية كبحر "بوهاي" و"البحر الأصفر" و"بحر الصين الشرقي" و"بحر الصين الجنوبي" في الشرق والجنوب، إذ تبلغ المساحة البحرية الصينية حوالي 4.73 مليون كلم^2، يعتبر بحر "بوهاي" بحرا داخليا صينيا، أما بقية البحار المذكورة فهي على أطراف المحيط الهادي[(4)].

تقع بالصين 7 قمم جبلية من أصل 109 قمة جبلية يزيد ارتفاعها عن 7200 متر عن سطح البحر، كما أنه يقع بالصين ثالث أطول أنهار العالم بعد كل من نهر النيل ونهر الأمازون وهونهر "اليانجتسي"، وكذلك وادي "يالوتسانجو" البالغ طوله 504.6 كلم والذي يعتبر أكبر وأعمق وادي بالعالم ويقع على هضبة "التبت"، إضافة إلى قناة "بيكين-هانجتشو" الكبرى والبالغ طولها 1801كلم والتي تم شقها في القرن الخامس قبل الميلاد، والتي تعتبر أكبر وأقدم قناة في العالم، كما تتصف تضاريس الصين بارتفاعها غربا وانخفاضها شرقا ونسبة التضاريس المختلفة في مساحة الصين الكاملة: الجبال 33.3%، الهضاب 26%، الأحواض 18.8%، السهول 12%، التلال 9.9%[5].

الخريطة رقم 01: الموقع الجغرافي للصين



المصدر:

http://www.aljazeera.net/encyclopedia/countries/2014/9/21/%D8%A7%D9%84%D8%B5%D9%8A%D9%86

الفرع الثاني: السكان

من حيث التعداد السكاني تعتبر الصين الأولى عالميا حسب احصائيات سنة 2018، بتعداد سكاني يبلغ حوالي 1,393,686,493نسمة[6]، تتوزع هذه الكثافة السكانية على 56 قومية عرقية، وتعتبر قومية "الهان" هي أكبر قومية في الصين كثافة بنسبة 92%، في تشكل القوميات الأخرى ما قوامه 8% من السكان الصينيين منها عشرة أقليات تدين بالديانة الاسلامية وهي أقلية (هوي، الويغور، القازان، القرغيز، التتار، الاوزبك، الطاجيك، الرونغشيانغ، سالار، باوآن)[7].

الجدول رقم 01: عشر دول الاوائل في العالم من حيث تعداد السكان

Rang	Pays	Population
1	Chine	1,336,718,015
2	Inde	1,189,172,906
3	Etats-Unis	313,232,044
4	Indonésie	245,613,043
5	Brésil	203,429,773
6	Pakistan	187,342,721
7	Bangladesh	158,570,535
8	Nigeria	155,215,573
9	Russie	138,739,892
10	Japon	126,475,664

المصدر: http://www.cosmovisions.com/RangPopulation.htm

المطلب الثاني: الجيش

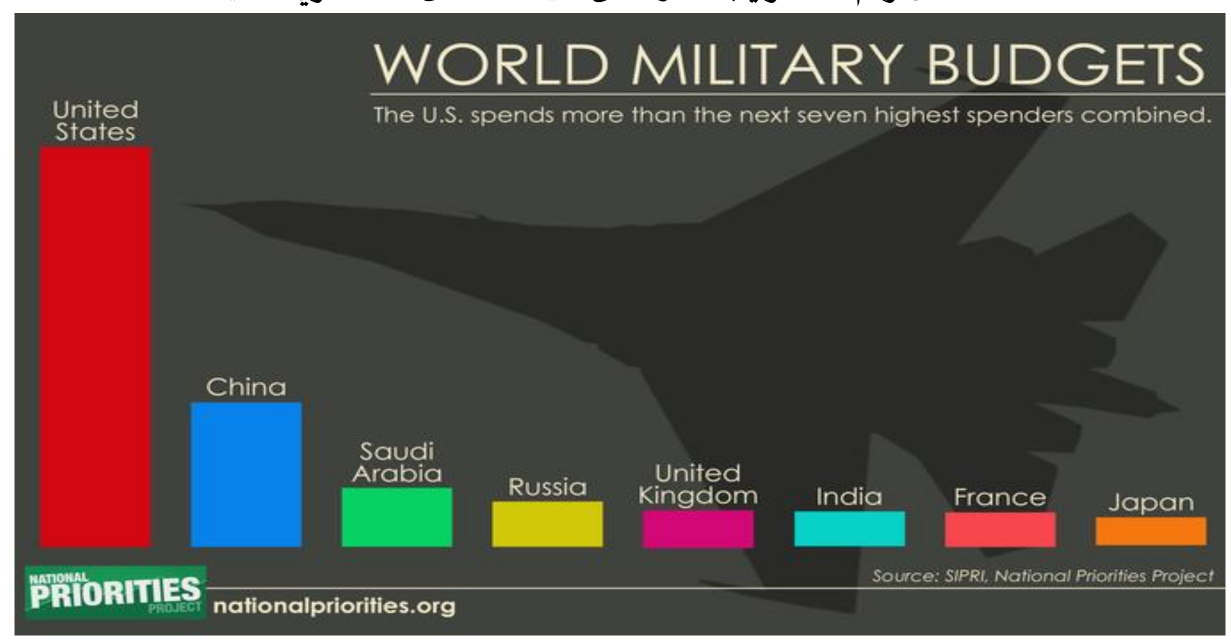
حسب إحصائية نشرها موقع "غلوبال فاير باور" المتخصص في تقييم القوة العسكرية للدول، والتي تعتمد 50 عاملا لتقييم وتصنيف القوة العسكرية للدول، فإن الصين تحتل المرتبة الثالثة بعد كل من الولايات المتحدة الأمريكية وروسيا الاتحادية من حيث القوة العسكرية[8].

الشكل رقم 01: ترتيب موقع "غلوبال فاير باور" للجيوش عالمي



المصدر: http://sdarabia.com/?p=23297

الشكل رقم 02: ترتيب الدول من حيث الانفاق العسكري عالميا



المصدر: https://defense-network.com

نشر معهد ستوكهولم الدولي لأبحاث السلام"SIPRI" تقريره السنوي لسنة 2017 م حول الإنفاق العالمي على التسلح، حيث احتلت الولايات المتحدة الأمريكية الصدارة بحجم إنفاق يبلغ 610 مليار دولار أمريكي تليها الصين في المركز الثاني بقيمة انفاق بلغت 228 مليار دولار أمريكي[9].

الشكل رقم 03: ترتيب الدول النووية حول العالم



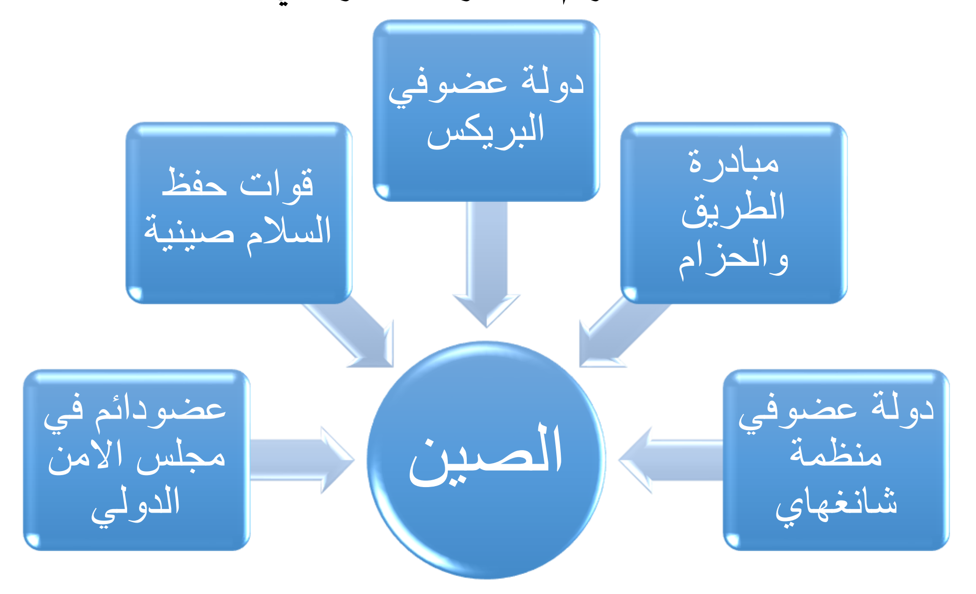
المصدر: https://al-ain.com/article/how-many-nuclear-weapons-each-country

نشر موقع "بيزنس اينسايدر الأمريكي" تقريرا يوضح عدد الأسلحة والرؤوس النووية حول العالم حيث احتلت الصين فيه المرتبة الرابعة بعد كل من روسيا والولايات المتحدة الأمريكية وفرنسا بالترتيب، بتعداد رؤوس نووية قوامه 270 رأس نووي[10].

المطلب الثالث: الدبلوماسية

يمكن أن نتلمس دور الصين السياسي ووزنها السياسي من خلال الشكل التالي:

الشكل رقم 04: الوزن الدبلوماسي للصين



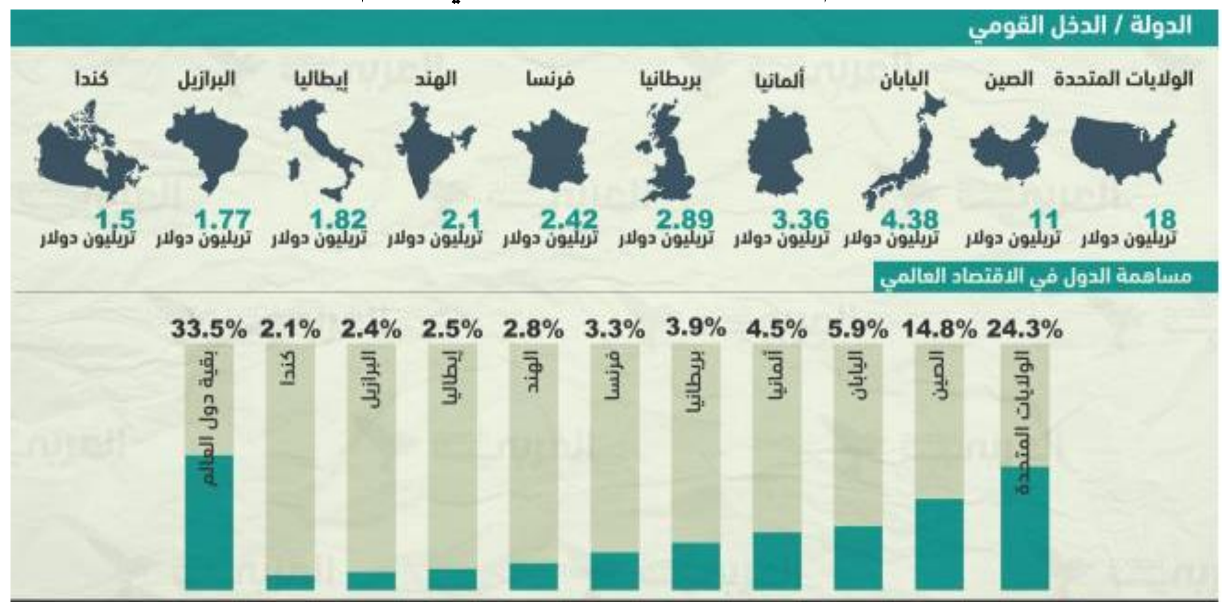
المصدر: من اعداد الباحث

المطلب الثالث: الاقتصاد

تعتبر الصين الاقتصاد الأكبر عالميا من حيث قيمة الخدمات والسلع المنتجة خلال عام واحد، والتي وصلت إلى ما يزيد عن 14.8 ترليون دولار في الفترة الزمنية 2010-2011 مقابل حجم الاقتصاد الأمريكي الذي لم يتجاوز 14.6 ترليون دولار أمريكي، كما أن الصين من أوائل الدول من حيث نسبة النمو الاقتصادية التي تجاوزت 11% عام 2011م، وذلك يعود لعدة اعتبارات:

- الاعتبار الأول: يعود إلى الإصلاحات الاقتصادية التي قامت بها الصين منذ سنة 1979م.
- الاعتبار الثاني: نسبة الادخار الوطني العالية داخل الصين التي تزيد عن 40%.
- الاعتبار الثالث: حجم الاستثمارات المتدفقة على الصين والذي يتجاوز700مليار دولار بحكم السوق الناشئة والاستقرار السياسي والصعود الاقتصادي[11].


الشكل رقم 05: أقوى عشر اقتصاديات في العالم سنة 2017



المصدر: موقع العربي الجديد https://www.alaraby.co.uk/economy/2017/8/30/%D8%AA%D8%B9%D8%B1%D9%81-%D8%A5%D9%84%D9%89-%D8%A3%D9%82%D9%88%D9%89-10-%D8%A7%D9%82%D8%AA%D8%B5%D8%A7%D8%AF%D8%A7%D8%AA-%D9%81%D9%8A-%D8%A7%D9%84%D8%B9%D8%A7%D9%84%D9%85

كما تحتل الصين حسب بيانات البنك الدولي المرتبة الثانية عالميا من ناحية القوة الاقتصادية بعد الولايات المتحدة الأمريكية، بدخل قومي يبلغ حوالي 11 ترليون دولار، ومشكلة بذلك نسبة 14.8% كمساهمة في الاقتصاد العالمي.

المبحث الثاني

الأهمية التبادلية بين الصين والكيان الإسرائيلي

المطلب الأول: أهمية الصين من منظور الكيان الإسرائيلي

أسس الكيان الإسرائيلي لنفسه علاقات نوعية مع أكبر القوى العالمية، أبرزها الولايات المتحدة الأمريكية، بحيث ضمنت له هذه الأخيرة الدعم العسكري والمالي وحتى السياسي، وتدعيمه في المحافل الدولية والتأثير في القرارات التي تصدر بشأنه، هذا الأمر أعطى نقاطا إيجابية في مساعي الكيان الإسرائيلي في تأسيس مكانة ذات ثقل وتقبل من الفواعل الأخرى التي تتبنى خطاب حتمية زواله. لذلك فإن الولايات المتحدة الأمريكية ومقدراتها العسكرية والاقتصادية والدبلوماسية قدمت عدة متغيرات كان لها الأثر في انتعاش الكيان الإسرائيلي دوليا وإقليميا، كخلق اتفاقيات سلام مثل اتفاق كامب ديفيد، واتفاق أوسلو ووادي عربة، والتي كانت برعاية أمريكية، وإدخال تعديلات في المنطقة وطرح مشاريع ومؤتمرات خاصة بالشرق الأوسط مثل مجلس العلاقات الخارجية الأمريكية، والبنك الدولي، وصندوق النقد الدولي ومعهد السياسات الاجتماعية والاقتصادية للشرق الأوسط في جامعة هارفارد، ومنتدى دافوس الاقتصادي، وهدف هذه الآليات كلها هي إعطاء نظرة جديدة للشرق الأوسط تكون لإسرائيل فيه خاصية الاندماج

والتعايش إضافة إلى تدخلات عسكرية في المنطقة كغزو العراق وتجنيب إسرائيل أكثر الدول التي كانت تشكل علها خطرا[12].

تمثل الولايات المتحدة الأمريكية ودعمها المطلق للكيان الإسرائيلي التطبيق النموذجي لسياسة القفز عن الحواجز الاقليمية، بحيث إن الكيان له قراءات صحيحة للنظام العالمي والسياسة الدولية، حيث يسعى لتعويض نقصه الجغرافي والديمغرافي وفقدانه العمق الاستراتيجي بربط نفسه بحلفاء أقوياء يضمنون له الأمن والبقاء.

تحتكم عملية تحديد الحليف في منظور الكيان إلى البراغماتية وليس إلى شخص الحليف بحد ذاته، لذلك فإن الحلفاء يتغيرون بتغير المصالح والأهداف؛ فصحيح أن الولايات المتحدة الأمريكية تتربع على رأس الهرم الدولي، إلا أن ذلك لا يشفع لها في أن تبقى مستقبلا متفردة بدعمها وعلاقاتها الاستثنائية مع الكيان الإسرائيلي، إذ أن هذا الأخير لديه منهج في اختيار الحلفاء والأصدقاء، يخضع لميزان الربح والخسارة، كذلك الفهم لعالم اليوم وكيف يسير وماهي معادلة القوى الحالية والمستقبلية، وعلى أساس هذا يمكن تفسير توجهات الكيان الإسرائيلي الاستراتيجية[13].

شكل طرح الصعود الآسيوي مسوغا كافيا لتوجه الكيان شرقا، ومحاولة فتح البوابة الآسيوية، إذ تعتبر قارة آسيا القارة الأولى عالميا من حيث تعداد المساحة والسكان وكذلك من حيث القوى الاقتصادية الصاعدة، حتى في الشق الأمني توجد أكبر الجيوش العالمية في قارة آسيا، كما أن هذه القارة توجد بها أكثر الفواعل النووية عددا، لذلك فإن الكيان الإسرائيلي يرى بأنه مستقبلا سيكون مركز ثقل العالم في آسيا اقتصاديا وعسكريا وحتى دبلوماسيا، إذ يقول "ديفيد بن غوريون": "إن الأسلوب الآخر لضمان أمن إسرائيل هو عبر إقامة علاقات صداقة مع جميع الدول والأمم"، وكان يحث الإسرائيليين دائما على الالتفات للشرق حيق العمق الآسيوي وأن لا يغفلوا عن صعود القوى الآسيوية وشعوبها[14].

وفي سياق عملية ربط نفسه بقوى عالمية أخرى لضمان بقائه ومحافظته على الدعم الدولي، وسعيا منه للاستفادة من النهضة الآسيوية، يسعى الكيان الإسرائيلي إلى تعميق علاقاته بأكبر الفواعل في قارة آسيا وأكثرها ثقلا وهي الصين، فاستنادا إلى المعلومات والإحصائيات المطروحة آنفا، فإن الصين تعتبر نفسا جديدا بالنسبة للكيان الإسرائيلي، سواء في الشق الاقتصادي باعتبارها القوة الاقتصادية المنافسة للولايات المتحدة الأمريكية، أو عسكريا باعتبارها من أكبر الجيوش عالميا من حيث التعداد والكفاءة القتالية، وكذلك الثقل الدبلوماسي بحيث تعتبر عضوا دائما في مجلس الأمن، وعليه فإن إسرائيل تعتبر أول المعترفين بالصين في الشرق الأوسط، والثانية من حيث المعترفين عالميا[15].

يرنو الكيان الإسرائيلي من خلال بناء علاقات عميقة مع الصين إلى تحقيق عدة أهداف يمكن أن نفصل فيها كالتالي:

- الاستفادة من الثقل الصيني في السياسة الدولية، بحكم التنامي الاقتصادي الذي تشهده الصين[16].

- تعتبر الصين سوقا آسيويا جديدا لتسويق الأسلحة الإسرائيلية بعد خسارة عملاء آسيويين مثل إيران بعد الثورة.
- ينظر الكيان الإسرائيلي إلى علاقات الصين الشرق أوسطية بعين الريبة والخوف، إذ يخشى من نقل الصين للتقنيات النووية والكيماوية إلى فواعل معادية له، وتحديدا العلاقات الصينية- الإيرانية، التي تعتبر تهديدا جديا في نظر الكيان[17].
- يعتبر التمدد شرقا بإقامة علاقات مع العمق الآسيوي فرصة لنزع طابع العروبة عن منطقة الشرق الأوسط، وذلك بإدخال العديد من الأطراف الخارجية التي لها علاقات جيدة مع العرب وفي نفس الوقت لها علاقات جيدة مع الكيان ما سيكون له أثر في خلق جو أكثر تقبلا للكيان في المنطقة[18].
- هناك توجس إسرائيلي من مستقبل الدور الأمريكي في العالم بصفة عامة والشرق الأوسط بصفة خاصة، إذ ترى القيادات الإسرائيلية بأن الدور الأمريكي أصبح يعرف تقهقرا بعد تدخلاته العسكرية في المنطقة، والتي استنزفت الكثير من التكاليف العسكرية والدبلوماسية، بحيث أصبحت الولايات المتحدة الأمريكية في وضع حرج في علاقاتها مع الدول الشرق أوسطية، لذلك فان الكيان يخاف من تراجع الدور الأمريكي في المنطقة ما سيؤثر عليه بصورة هيكلية ويضعف وضعيته الاستراتيجية، لذلك يخلق الكيان لنفسه ضمانة بديلة بالاعتماد على حليف آخر جديد يضمن استمرارية الوضع الاستراتيجي، كما يحول دون أي عمل ضد الكيان الإسرائيلي، وهذا ما ستقدمه العلاقات مع الصين[19].
- الاعتراف بالصين يرضي المطالب الصريحة لحزب "ماباي" الاشتراكي الذي كان ثاني قوة منظمة في إسرائيل.
- التقرب من الطائفة اليهودية في الصين والاستثمار فيها[20].

المطلب الثاني: الادراك الصيني لأهمية علاقاتها بالكيان الإسرائيلي

تنطلق الصين في توجهاتها الخارجية من قاعدة الصعود السلمي، ونبذ أي مسببات للتعارض والعداء مع أي فاعل في السياسة الدولية، لذلك تعتمد منهجية المصلحة المشتركة، وغايتها في ذلك الاستثمار في أي طرف في العالم وعدم خسارته، لذلك أصبحت الصين حاليا دولة ذات طيف واسع من العلاقات التعاونية مع مختلف الدول وفي مختلف الأقاليم، رغم التباعد والتنافر الأيديولوجي إلا أن المقاربة الصينية نجحت في تحييد أي بعد سياسي أو أيديولوجي ضمني لضمان السلاسة في علاقاتها الخارجية وتفادي أي نوع من الاحتكاك والتعارض، وهو ما ترجمته مبادرة الطريق والحزام التي تربط العالم ببعضه بحزام اقتصادي يجمع فيه أطرافا لطالما كانت متباينة ومتمايزة في ما بينها.

لم تكن الصين تتبنى هذا الطرح منذ نشأتها سنة 1949م، بحيث أنه في تلك الفترة عرفت الصين التشدد الأيديولوجي بحكم القيادات الصينية وقتها وعلى رأسها "ماوتسيتونغ" والتي كانت تنظر للغرب بأنه متآمر عليها وبأنه يريد تفكيك وحدة أراضيها خاصة في قضية جزيرة "فورموزا"، لذلك تعاملت الصين مع

القضايا العالمية بمنظور خاص وكرست نشاطاتها الدبلوماسية لمحاربة الإمبريالية العالمية ودعم الشعوب في تقرير مصيرها وتصفية الاستعمار، واعتبرت العالم الثالث عالما ثائرا على الغرب الاستعماري[21].

بعد رحيل "ماوتسيتونغ" دخل التفكير السياسي الصيني تحقيبا جديدا، وبدأ تكريس سياسات الانفتاح السياسي والاقتصادي، وأصبحت الصين تعرف نموا اقتصاديا متسارعا، كما بدأت علاقاتها السياسة تتحرك من التشدد الأيديولوجي إلى التوازن والاعتدال، فتميزت الصين في علاقاتها مع الخارج بأنها غير تدخلية ولا تسير في مواقفها بناء على الأوضاع الداخلية للدول، بل تسير وفق ما تقتضيه مصالحها، وتجسد هذا في تبنها المقاربة الاقتصادية وتغليبها على الطرح الأيديولوجي، فكانت نتيجة هذا التغير هو كثافة النشاط الصيني وانتعاش مكانتها الدولية.

اعتبر الكيان الإسرائيلي بالنسبة للصين قاعدة متقدمة للولايات المتحدة الأمريكية وحلفائها، واعتبرته في نفس وضع جزيرة تايوان، بحيث يصفه الفكر الصيني وقتها بأنها مخلب للإمبريالية في العالم الثالث الغرض منه تفكيك وتفريق الدول المناهضة للاستعمار والداعمة لحركات التحرر وحق الشعوب في تقرير مصيرها، لذلك فلم تكن هناك علاقات ثنائية أو تعاون اقتصادي أو دبلوماسي بارز[22].

لكن التغيير الذي مس الصين برحيل "ماو تسي تونغ" وارتخاء القبضة الأيديولوجية، ودخول الصين وقتها في صراع على تحديد توجهات الدولة بين جماعة "العصابة الأربعة" وتيار الإصلاح والذي انتهى بتفوق التيار الثاني بقيادة "دينغ سياو بينغ" منذ المؤتمر الحادي عشر للحزب الشيوعي الصيني عام 1978م، والذي تبنى برنامج التحديثات الأربعة ودخول الصين في مرحلة الانفتاح والإصلاح السياسي والاقتصادي، ما أسهم في إذابة التشدد حول العديد من القضايا المحورية ملخصة بذلك الحكمة الصينية (لا يهم لون القط بل المهم أنه يصطاد الفئران). وبهذا تكون الصين قد بدأت مرحلة جديدة في علاقاتها الخارجية بحيث أصبح عصب هذه العلاقات هو الاقتصاد، وبهذا تكون قد تجنبت الصدامات السياسية وتعارض المصالح[23].

صحيح أن البعد الأيديولوجي قد زال من الفكر الصيني، إلا أن علاقاتها بالكيان الإسرائيلي ظلت على نفس الوتيرة المنخفضة، وبقيت معظم تعاملاتهم سرية ولم يحدث الاعتراف الرسمي الصيني بالكيان كدولة، لأن الأطراف العربية والدول المناهضة للاستعمار هي أطراف رافضة للكيان، وباعتبارها ضمن هذه المجموعة ولضمان بقائها على تلك المبادئ اختارت الصين أن تكون درجة علاقاتها مرهونة بالأحداث الدولية والإقليمية، فبدأ التقارب يحدث عندما أثبت الكيان أن لديه قدرات متمثلة في دعم دولي وقوة عسكرية يقابلها في ذلك تقهقر عربي، ثم تعزز هذا الوضع باتفاق السلام بين مصر والكيان الإسرائيلي 1979م، وتلاه انهيار المعسكر الاشتراكي وتفرد المعسكر الرأسمالي بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية الحليف الرئيسي للكيان، والتي قامت بمجموعة من التسويات بين إسرائيل والعرب، كان لهذه التفاعلات دور في كسر التردد الصيني وخشيته من فقدان قوته الناعمة، فكان بدء العرب أنفسهم بالاعتراف بالكيان كدولة سواء بطرق مباشرة وغير مباشرة، أزاح الإحراج عن الصين في الاعتراف بالكيان أيضا وتطبيع

العلاقات بشكلها الرسمي وتبادل البعثات الدبلوماسية والتعاون الاقتصادي والعلمي وغيرها من المجالات[24].

إن إصرار الصين على عدم خسارة الكيان الإسرائيلي لحساب دول العالم الثالث، نابع من اعتبارات براغماتية صرفة، فالقيادة الصينية وبالموازاة مع مبادئها كعدم الانحياز ومناهضة الاستعمار وتصفيته وعدم التدخل في شؤون الدول وغيرها من المبادئ، تعي أيضا بأنها لايمكنها أن تكون بمعزل عن النظام العالمي الجديد، وأنه يجب المشاركة في تفاعلاته، لتنمية الاقتصاد وتطوير الجيش وضمان الموارد الطاقوية وغيرها من المصالح، لذلك فإن التأسيس لعلاقات صينية مع الكيان الإسرائيلي ليس فقط امتيازا لصالح الكيان وإنما للصين أيضا أهداف وفوائد مرجوة ترنو إلى تحقيقها من خلال هذه العلاقات يمكن أن نفصلها كالتالي:

- يعتبر الكيان الإسرائيلي بالنسبة للصين بوابة للانفتاح على الغرب وقناة للتعاون معه وللاستفادة منه.
- الخبرة الإسرائيلية بالأسلحة السوفياتية من خلال حروبها المتتالية مع العرب، وكيفية التعامل معها خاصة وأن خصومها الحدوديين مدعومون من طرف الاتحاد السوفياتي[25].
- الكيان الإسرائيلي بالنسبة للصين أصبح قوة متعددة الأبعاد لا يجب إهمالها، وهو نموذج غربي في منطقة الشرق الأوسط لا يمكن تجاهله.
- تبعية العرب للولايات المتحدة الأمريكية والرضوخ إلى منظورها في المنطقة جعل الصين متحررة من أي التزامات أيديولوجية تجاه الأطراف العربية.
- يعتبر الكيان الإسرائيلي بالنسبة للصين فرصة للحصول على العلوم والتكنولوجيات المتطورة التي يزودها بها الغرب.
- الكيان الإسرائيلي فرصة للصين لتطوير جيوشها وأسلحتها التي لطالما منعت عنها الأسلحة الغربية المتطورة[26].
- تعتبر الصين بلدا زراعيا بامتياز، وترنو إلى الاستفادة من الخبرات الإسرائيلية في مجال الزراعة والري.
- إقامة علاقات نوعية مع الكيان الإسرائيلي يتيح للصين أن تتجنب الصدام مع الولايات المتحدة الأمريكية، بل وتقترب منها مع إمكانية حدوث الوفاق فيما بينهما لذلك يعتبر الكيان بوابة الصين للنظام الدولي[27].
- بتبني الصين مقاربة وسطية في الصراع العربي الإسرائيلي وتطبيع علاقاتها مع الكيان وفي نفس الوقت المحافظة على الدول العربية تصبح الصين الرابح الأكبر في اللعبة السياسية الشرق أوسطية.
- بتدعيم العلاقات مع الكيان الإسرائيلي تضمن الصين المورد الطاقوي من العرب إضافة إلى ضمان التكنولوجيا والتطور الإلكتروني وتكنولوجيا الفضاء باعتبار الكيان هو الوسيط بينها وبين الغرب[28].
- السعي لتحييد العلاقات الهندية- الإسرائيلية التي تنافس الصين في الشرق الأوسط.

-تشجيع رؤوس الأموال اليهودية على الاستثمار في الصين[29].

المبحث الثالث

تاريخ ومراحل العلاقات الصينية الإسرائيلية

المطلب الأول: المرحلة الأولى (النشأة).

في 1948م أعلن قيام الكيان الإسرائيلي بعد مرحلة طويلة من التمهيد لذلك، أعقب ذلك؛ تصعيد عربي في العديد من المرات دلالة على رفضه، كان الكيان مدعوما من طرف القوى الغربية دعما مطلقا على حساب الدول العربية الأمر الذي مكنه من تأسيس قاعدة له في المنطقة، لكن هذا الدعم لم يكن كفيلا في أن يجنب الكيان الطوق الذي فرض عليه التوجه إلى الخارج هذا الطوق تحت عقيدة ما سمي (القفز فوق الحواجز الإقليمية)[30].

العلاقات الصينية الإسرائيلية في هذه الفترة تميزت بالتباين في رؤى الطرفين، فإسرائيل كانت تسعى للتقرب من الصين وكسب ودها، وتجلى ذلك في اعترافها المبكر بها على حساب تايوان التي تدعمها الولايات المتحدة الأمريكية، كما أنها سعت إلى إقامة علاقات معها، ولكن في الوقت ذاته كانت الرؤية الصينية لإسرائيل مختلفة بحيث لم تكن على نفس الحماس للتقرب من إسرائيل، وذلك يرجع إلى الطريقة التي نشأ بها كلا الطرفين، فالصين نشأت على العداء مع الغرب الذي دعم الوطنيين، وإسرائيل نشأت بدعم من الغرب الإمبريالي، لذلك فان المرحلة الأولى في العلاقات كانت إن صح التعبير باردة بسبب الموقف الصيني وعدم تحمسه للتقرب من إسرائيل لاعتبارات أيديولوجية. أما إصرار إسرائيل على بعث علاقاتها مع الصين وإن كان ذلك يعرض علاقاتها بحلفائها للتوتر والخطر، فإن إدراكها للصين ودورها المستقبلي كان يستحق ذلك القدر من المغامرة.

المطلب الثاني: المرحلة الثانية (الخمسينيات إلى السبعينيات)

شكلت الأوضاع السائدة في العالم خلال هذه المرحلة في خلق حالة التوتر والتباعد بين الطرفين خصوصا بعد وصول شخصيات كاريزماتية إلى سدة الحكم في العالم الثالث مناهضة ومنددة بسياسات الغرب الامبريالي، ومتبنية لخطاب تصفية الاستعمار ودعم حركات التحرر وحق الشعوب في تقرير مصيرها. وقد كان هذا الخطاب متوائما مع المنظور الصيني للعالم؛ بحيث اعتبرت الصين تجربة قيامها هي عبارة عن ثورة الريف على المدن وترى في العالم الثالث أيضا هو ريف والمدن هي الغرب وحلفاؤه ومنهم إسرائيل، لذلك فقد انسجمت الصين مع النهج المعارض للقوى التوسعية الكبرى ما كان له الأثر في إبعاد الكيان الإسرائيلي عن اهتماماتها[31].

حمل مؤتمر باندونغ عدة دلالات على الرفض الصيني لإسرائيل ومعاداته لها[32]؛فقد أيدت الصين قرار عدم دعوة إسرائيل إلى المؤتمر وكانت من الأعضاء الموافقين على إدراج القضية الفلسطينية في برنامجه بعد أن طرح الرئيس الصيني "شوان لاي" وقتها حلا وسطا باعتبارها قضية تحرر وتقرير مصير، وبهذا أصبح المؤتمر محطة مهمة في إحداث التقارب بين العرب والصين على حساب الكيان الإسرائيلي[33].

تعمق التباعد في العلاقات بين الطرفين بعد العدوان الثلاثي على مصر، والذي بالطبع كانت إسرائيل أحد الأطراف المنفذة للهجمات، وكذلك حرب حزيران 1967 على الدول العربية المجاورة للكيان (مصر- الأردن- سورية) وما عرف بالنكسة واحتل الكيان إثرها على كل شبه جزيرة سيناء وهضبة الجولان والضفة الغربية بما فيها القدس وقطاع غزة وبعدها حرب أكتوبر ما كان له دور في تكوين صورة واكتمالها في العقل الصيني بأنها بالفعل نموذج قوة إمبريالية صغيرة في الشرق الأوسط، إذ حملت الصين مسؤولية هذه الحروب للإمبريالية الأمريكية وربيبتها إسرائيل وهو ما صرح به "شوان لاي" بذلك علنا، ورفضت الصين قرار مجلس الأمن رقم 242 في 1967/11/22 والتسويات السلمية، كما أن الصين بقيت طول هذه المرحلة تربط بين الإمبريالية وإسرائيل، ويتجلى ذلك في تصريح رسمي للرئيس الصيني "ماو" إذ قال: "إن الإمبريالية تخاف من الصين ومن العرب، إن إسرائيل وفورموزا هما قاعدتان للإمبريالية في آسيا، أنتم البوابة الأمامية للقارة العظيمة (يقصد أحمد الشقيري رئيس منظمة التحرير الفلسطينية الأول) ونحن بوابتها الخلفية، إن هدفهم واحد، إن آسيا هي أكبر قارة في العالم، والغرب يريد الاستمرار في استغلالها، الغرب لا يحبنا، وعلينا أن نفهم هذه الحقيقة، إن معركة العرب ضد الغرب هي المعركة ضد إسرائيل، وبالتالي قاطعوا أوروبا وأمريكا أيها العرب"(34).

أما الكيان الإسرائيلي في هذه المرحلة فقد حافظ على نفس وتيرة تقربه من الصين، بحيث سجلت هذه المرحلة تصويت الكيان لصالح الصين لرجوعها لمجلس الأمن والأمم المتحدة(35)، كما أنها تحفظت على علاقاتها بجزيرة تايوان وأبقتها سرية تجنبا لإثارة الصين والإبقاء على الحليف الأمريكي وعدم استفزازه، كما أنها في الأزمة الكورية ورغم أن الحلفاء التقليديين للكيان الإسرائيلي كانوا ضد الصين في هذه الأزمة إلا أن إسرائيل غامرت بالحياد وعدم السير مع حلفائها في هذه الأزمة ودعمت جهود الأمم المتحدة في المناداة بالحل السلمي للأزمة(36).

لعب الحليف الأمريكي دورا مهما في هذه المرحلة؛ إذ كان سببا في التباعد والتوتر بين الصين والكيان الإسرائيلي، سواء بالطرق المباشرة كالضغط على الكيان بعدم التعمق في علاقاته مع الصين مخافة الاختراق الصيني للمعسكر الغربي عن طريق البوابة الإسرائيلية، وكذلك بطرق غير مباشرة إذ إن الأزمات التي عرفتها هذه المرحلة فرضت على إسرائيل الانسياق خلف المواقف الأمريكية وهو الأمر الذي سيتعارض مع الإرادة الصينية، وما تسبب في الدعم الصيني المطلق للقضية الفلسطينية والشعب الفلسطيني على حساب الكيان الإسرائيلي وهذا مرده الضغط الأمريكي والغربي على إسرائيل بضرورة اتباعها(37).

المطلب الثالث: المرحلة الثالثة-التحول- (من السبعينيات إلى التسعينيات)

عرفت هذه المرحلة بداية ذوبان الجليد بين الصين والكيان الإسرائيلي، وسبب ذلك هو العوامل الخارجية والداخلية التي كانت محددا لأهم سمات هذه المرحلة، وقد عرفت هذه الفترة الصدام الصيني السوفياتي. وبما أن هذا الأخير في صدام حاد مع الولايات المتحدة الأمريكية، كما أنه كان من مصلحة الصين كبح توغل موسكو في شرق آسيا، وهنا تجد نفسها في وفاق مع الكيان الإسرائيلي الذي يعتبر

حاجزا لموسكو في الشرق الأوسط فإن ذلك كان سببا في بعث الراحة بين الطرفين الأمريكي والصيني بحكم وجود عدو مشترك وطموح صيني في الحصول على التكنولوجيا والتطور، وتوج هذا التقارب بزيارة "كيسينجر ونيكسون" واعترافهم الرسمي بجمهورية الصين الشعبية سنة 1972م وبدأت العلاقات بينهما تعرف عمقا لأول مرة منذ قيام الصين[38].

في منتصف السبعينيات شكلت وفاة الزعيم الصيني "ماو" وانتقال السلطة إلى قيادة أكثر براغماتية واعتدال "دينغ سياو بينغ"، بدأ انحسار الفكر الأيديولوجي في الفكر الصيني بسبب الاصلاحات الاقتصادية والسياسية وتغليب البعد الاقتصادي على السياسي والأيديولوجي، وتطبيق الحكمة الصينية القائلة "لا يهم لون القط وشكله بل المهم أن يصطاد الفئران"، لذلك فان العوائق التي كانت ترفض إسرائيل بدأت تدريجيا بالزوال، ويمكن القول: إن العلاقات بدأت ترى النور بين الصين والكيان الإسرائيلي لكنها بدأت بطريقة سرية عن طريق رجل الأعمال الإسرائيلي "شاؤول ايزنبرغ" ووكيل الصناعات العسكرية الإسرائيلية لتصدير منتوجاتها لجنوب شرق آسيا، قام بالوساطة بين القيادات الصينية والإسرائيلية كللت بزيارة وفد إسرائيلي رفيع المستوى مكون من 30 شخصية إسرائيلية على رأسه المدير العام للصناعات الجوية الإسرائيلية "غابريال غيدور" وشمل أيضا رئيس قسم العلاقات الخارجية في جهاز الموساد "دافيد كمحي" وكانت الزيارة سرية للغاية وبطائرة "ايزنبرخ الشخصية" حيث تم الاتفاق على تطوير وتحديث الجيش الصيني وتزويده بالتكنولوجيا العسكرية[39].

تعززت هذه المشاريع وتم الإسراع في نسج هذه العلاقات بعد يقين القيادات الصينية بأنه يجب عليها تطوير جيشها والحصول على أسلحة متطورة، وهذا بعد الهزيمة أمام الفيتنام، حيث فاجأت القوات الفيتنامية الصينيين باستعمالها أسلحة سوفياتية الصنع متطورة، في حين كانت القوات الصينية بأسلحة قديمة وتقليدية ومتآكلة نتيجة منع قطع الغيار السوفياتية عنها، نتيجة بسبب الصراع القائم بينهما وقتها، وانسداد البوابة الغربية أمام الصين نتيجة مواقف فترة حكم "الماويين"، لذلك فإن الكيان الإسرائيلي كان الخيار الأمثل والوحيد للحصول على تقنيات وأسلحة متطورة[40].

شكلت القضية الفلسطينية والتي تبنتها الصين عاملا مهما أثر في العلاقات الصينية بإسرائيل وعرقلها، لكن وتيرة الأحداث على مستوى الصراع في الشرق الأوسط تسارعت إلى غاية إبرام اتفاق السلام "كامب ديفيد" والذي رحبت به الصين بحيث كان بمثابة التحرر من التزاماتها تجاه العرب والقضية الفلسطينية والتي طالما شكلت لها إحراجا وتهديدا بالقطع في حال أقامت علاقات مع دولة الاحتلال، أما بانعقاد هذا الاتفاق فإن العرب هم من بدأوا في التطبيع وليس الصين، وبالتالي فلا حرج على الصين في ذلك وبهذا تكون الصين قد ضمنت المواءمة بين الاطراف[41].

لم تكن هذه المرحلة بأحداثها مغرية ودافعة للصين فقط للتقرب من الكيان الإسرائيلي، فهذا الأخير أيضا كان مجبرا ومتحمسا للتوجه للصين، فبنجاح الثورة الإيرانية وسقوط نظام الشاه بدا وكأن إسرائيل خسرت سوق أسلحة مهما في آسيا، كما أنه لاح في الأفق غلق المنافذ الإسرائيلية إلى القارة الآسيوية لذلك سعت وسارعت إسرائيل إلى ربط علاقاتها مع الصين لضمان تواجدها في آسيا[42].

المطلب الرابع: المرحلة الرابعة (العلاقات الرسمية)

اتجهت الأحداث والمتغيرات الدولية في صالح العلاقات بين الصين وإسرائيل، حيث عرفت هذه المرحلة العديد من الأحداث كانت كفيلة بإحداث التقارب والوفاق، حيث سجلت غرة هذه المرحلة تحولا هيكليا في السياسة العالمية بسقوط أحد القطبين بعد ما عرف بمصطلح الحرب الباردة، شكل هذا التحول تفرد الولايات المتحدة الأمريكية بالريادة العالمية، وفرض المنطق الأمريكي على العالم وعلى منطقة الشرق الأوسط مقابل الانحسار السوفياتي، لذلك كيفت الصين قراءتها للسياسة العالمية وأيقنت أنه ليس من الصواب الصدام مع الولايات المتحدة الأمريكية، وليس من الصواب الالتزام بالبعد الأيديولوجي في ظل عالم ملامحه الجديدة هي العولمة والقوة الاقتصادية، وظهور الشركات المتعددة الجنسيات، وبهذا تعمقت البراغماتية أكثر في السياسة الصينية وأصبحت متفتحة بصورة كبيرة على العالم الغربي الذي طالما كان مظلما ومصدرا للإمبريالية والاستعمار(43).

بعد ان تفردت الولايات المتحدة الأمريكية بمقاليد السلطة العالمية ولو لفترة وجيزة؛ فإنها باشرت في تطبيق سيادتها على العالم الثالث وبدأت بالقضية الفلسطينية ودعمت مسارات السلام ووسعت في حيز السلام باتفاق مدريد واوسلو ووادي عربة. وكان ذلك يصب في صالح تهيئة البيئة لإسرائيل، وبالتالي أصبحت إسرائيل أكثر واقعية وقبولا من الأطراف العالمية بحيث إن دول الجوار دخلت في سلام مشروط مع الكيان(44).

لم تكتف الولايات المتحدة الأمريكية بالتسوية السياسية في المنطقة الشرق أوسطية، بل باشرت بحملات عسكرية لتكييف الوضع أكثر لصالح الكيان الإسرائيلي، وشكل العدوان الثلاثيني على العراق في مطلع التسعينيات حالة من التفرد الأمريكي في العالم، وتم فرض حصار على العراق الذي يعتبر من الأنظمة الحاضنة لفكرة زوال الكيان الإسرائيلي، وبالتالي فإن الصين رأت في أن الكيان الإسرائيلي أخذ في حصد الاعترافات الدولية والتقرب من العالم كدولة عصرية تحاكي النموذج الغربي(45).

استوفت جميع المتغيرات والأحداث في هذه المرحلة كل شروط تطبيع العلاقات بين الصين وإسرائيل، ولم يبق فقط إلا الاعتراف الصيني بإسرائيل كدولة وبالفعل تم الاعتراف الصيني بإسرائيل رسميا سنة 1992، وتم التبادل الدبلوماسي بينهما، وأقيمت عدة اتفاقيات وشراكات في العديد من المجالات.

المبحث الرابع

أبعاد العلاقات الصينية –الإسرائيلية

المطلب الأول: البعد العسكري

يعتبر البعد العسكري هو الأرضية الخصبة التي انطلقت منها العلاقات الصينية الإسرائيلية، كما يعتبر هذا البعد سباقا عن غيره من الأبعاد الأخرى كالاقتصاد والسياحة والدبلوماسية ..الخ؛ فالشق العسكري كان ضرورة للطرفين وقد فرضته الأحداث الإقليمية والدولية كما جرى تفصيله سابقا، ففي حرب الفيتنام ودعم الصين للفيتناميين الشماليين على حساب الفيتناميين الجنوبيين المدعومين من طرف الولايات المتحدة الأمريكية؛ أدركت الصين مدى تطور الأسلحة التي كان يستخدمها الفيتناميون الجنوبيون، في حين أن الصين كانت ترسانتها العسكرية تقليدية ورديئة نتيجة المقاطعة السوفييتية لها بسبب الصراع القائم بينهما وقتها[46].

كانت الحرب الكورية كذلك فرصة لإدراك الصين ضعفها العسكري، حيث واجهت قوة عسكرية متطورة لم يكن بمقدورها مجابهتها، وهنا بدأت الصين تفكر جديا في جلب سلاح متطور يضاهي الترسانات العسكرية لخصومها الإقليميين. ولذلك فان إسرائيل كانت الخيار الأمثل والأنسب للوصول إلى هدفها المنشود، سواء من حيث الخبرة القتالية بحكم أن الكيان الإسرائيلي دخل في عدة حروب مع العرب منذ قيامه، وكذلك الدعم الأمريكي العسكري للكيان وتدعيمه بترسانات عسكرية متطورة.

شكلت عقيدة الصين الجديدة بعد رحيل القيادات الأيديولوجية المتشددة (ماو تسي تونغ وشوان لاي)؛ وبداية الانفتاح بقيادة "دينغ هسياو بينغ" بتبلور طموح صيني في تطوير جيش صغير محترف يجيد حرب العصابات والمدن، بغض النظر عن مصادر التطوير هذه، كما لعبت المعارض العسكرية للأسلحة دورا كبيرا في استقطاب الصين إلى الأسلحة الإسرائيلية، وأثارت إعجاب الصين بالقدرات العسكرية المعروضة، وبرز ذلك في المعرض العسكري الجوي في باريس سنة 1975م والمعرض العسكري في سويسرا عام1979م[47].

أدرك الكيان الإسرائيلي الحاجة الصينية إلى السلاح، فاعتمد البعد العسكري في التقرب من الصين وكسب اعترافه به، فقد بدأت العلاقات بنهاية السبعينيات، حيث كانت هناك العديد من الصفقات والمشاريع العسكرية نرصدها كالتالي:

- تصنيع الصين نموذج الرشاش "عوزي" الإسرائيلي، بتصريح من الشركة الإسرائيلية الأم.
- اتفاق صيني- إسرائيلي قاضي بتطوير دبابة "الميركافا" وزيادة سرعتها.
- إدخال تقنيات طائرة "لافي" الإسرائيلية على المقاتلات الصينية "اف-8".
- تقديم الكيان للصين تقنيات الصاروخ الأمريكي جو/جو "سبايد وايندر".
- تزويد الكيان للصين بمنظومة صواريخ "باتريوت" الأمريكية.

- تقديم أجهزة تكنولوجية مستخدمة في الطائرات بدون طيار، وبعض أجزاء السوبر كمبيوتر وصواريخ موجهة حراريا وليزريا.
- تعاون مشترك لتطوير مقاتلة صينية "جيان-10" توازي في نوعيتها المقاتلة الأمريكية "اف-16".
- التعاون على إنتاج طائرة "اف سي-1" توازي المقاتلة الروسية "ميغ-29".
- تطوير صاروخ بحري سطح/ سطح مشتق من الصاروخ الإسرائيلي "جبرائيل".
- حصول الصين على تطوير طائرة التجسس "رينغ" من طرف شركة "تاعس".
- تزويد الصين بطائرة "هاربي" بدون طيار المخصصة لرصد وتدمير رادارات العدو.
- حصول الصين على تكنولوجيا صاروخ "كروز ستار-1" المضلل للرادارات[48].
- شراء الصين معدات حربية وقطع غيار الدبابة السوفييتية "تي-62" وجرى تزويدها بمدافع إسرائيلية عيار 105ملم[49].

وحسب تقارير الكونغرس الأمريكي فإن الكيان الإسرائيلي قد أصبح ثاني مورد سلاح للصين بعد روسيا منذ سنة 1993م وحتى اليوم، عبر صفقات تتعدى مليارات الدولارات[50].

ولم تبق العلاقات العسكرية حبيسة الأسلحة وفقط، بل تعدت ذلك إلى التبادل الكثيف للزيارات بين الشخصيات العسكرية بين الطرفين، إذ أن سجل الزيارات بين الصين والكيان الإسرائيلي سجل حافل، يدل على حالة التقارب التي أصبحت تعرفها العلاقات بين الطرفين، هذه العلاقات التي لم تستسغها الولايات المتحدة الأمريكية، وقابلتها بالرفض والضغط على الكيان بالتوقف عن التعمق في علاقاته مع الصين، لعدة اعتبارات أولها هو الإخلال بميزان القوى في منطقة آسيا لصالح الصين على حساب حلفاء الولايات المتحدة الأمريكية كاليابان وتايوان ما سيضطر الولايات المتحدة الأمريكية إلى بذل مقدرات أكبر للحفاظ على التوازن هناك، والاعتبار الثاني هو صعود صيني يعتمد على دعامتي الاقتصاد والجيش سيهدد المكانة العالمية للولايات المتحدة الأمريكية، إضافة إلى اعتبار تسرب التكنولوجية العسكرية المتطورة الأمريكية للصين من خلال البوابة الإسرائيلية، وحدث بالفعل أن إسرائيل قد زودت الصين بالعديد من التقنيات كانت الولايات المتحدة الأمريكية قد سلمتها لإسرائيل ، ولذلك فان الولايات المتحدة سعت إلى الضغط على إسرائيل في عدة مرات أهمها صفقة طائرة "فالكون" التي كادت أن تسبب القطيعة بين الصين والكيان الإسرائيلي[51].

أصر الكيان الإسرائيلي على التعمق في علاقاته العسكرية مع الصين، رغم ما تحمله هذه العلاقات من خطورة على خسارة حليفها التقليدي، إلا أن المصلحة في العلاقات الدولية تجسدت في الحالة الإسرائيلية وإصرارها على تعزيز علاقاتها العسكرية بالصين، وذلك لهدف عريق هو كسب التأييد الصيني للكيان كدولة، ثاني متغير هو الحيلولة دون تدعيم الصين لفواعل عربية وإسلامية معادية لإسرائيل كسورية وإيران، ونركز على إيران في هذا الصدد كونها تعتبر المهدد الأول بعد اسقاط العراق 2003م، وتسعى إلى الدخول إلى النادي النووي واكتساب برنامج عسكري نووي مهدد لأمن إسرائيل بالدرجة الأولى[52].

المطلب الثاني: البعد الدبلوماسي

أسهمت عدة متغيرات كالصراع العربي الإسرائيلي واتفاق السلام كامب ديفيد والخلاف الصيني السوفياتي والتقارب الأمريكي الصيني؛ في صوغ شكل هذه العلاقات ودفعها رغم التردد والتملل الصيني وعدم حماسه إلى إقامة علاقات مع إسرائيل، خاصة في ظل القيادة الحاكمة وقتها، وكذلك سياسة التحالفات السائدة وقتها، إلا أن مسار العلاقات كان يتوجه إلى تدشين علاقات ثنائية رسمية.

كانت بدايات التواصل الدبلوماسي بين الطرفين في السبعينيات، وكانت قد أسست إسرائيل قنصلية فخرية بهونغ كونغ وعين رجل الأعمال "فيكتور زيرنسكي" قنصلا فخريا للكيان حتى عام 1973م، والغرض من هذه القنصلية هو فتح نافذة على الصين والتقرب منها، وأخذت في تطوير ذلك التواجد بتحويلها إلى قنصلية عامة وعين "ايمانويل غيلبر" قنصلا عاما لها، سعيا منها إلى فتح قنوات اتصال دبلوماسية مع الصين، لكن لم تسجل هذه القنصلية أي تطور يذكر فأعادت إسرائيل خفض مستوى التمثيل في هونغ كونغ إلى قنصلية فخرية برئاسة القنصل الفخري السابق "زيرنسكي"، وبعد أن سلمت هونغ كونغ للصين وخروجها من التاج البريطاني سنة 1984م، سمحت الصين لكل القنصليات والممثليات الموجودة في هونغ كونغ و غير الموجودة في الصين بأن تنشط تحت إشراف السلطات الصينية، وهنا انتهزت إسرائيل فرصة تواجدها الرسمي في الصين[53].

وجرت بعد ذلك عدة اجتماعات بين المسؤولين الصينيين والإسرائيليين خلال فترة 1986-1987م لتتوج باجتماع رسمي سبتمبر 1987م حيث عرض "شمعون بيريز" وزير الخارجية الإسرائيلي على نظيره الصيني في نيويورك بمقر الأمم المتحدة تطبيع العلاقة الدبلوماسية بين الطرفين قابلتها الصين بالتريث وعدم الاندفاع، حيث قال وزير الخارجية الصيني بأن بلاده لن تقيم علاقات دبلوماسية مع إسرائيل ما دامت هذه الأخيرة تحتل مناطق فلسطينية منذ عام 1967م، وبأنها تؤيد عقد مؤتمر دولي للسلام في الشرق الأوسط تشارك فيه منظمة التحرير الفلسطينية كممثل شرعي ووحيد للشعب الفلسطيني، لكنها أعطت مؤشرات ودلالات بأنها ستباشر في علاقاتها الرسمية مع إسرائيل وستعترف بها كدولة في الشرق الأوسط، وتجلى ذلك في أن القيادة الصينية قد أبلغت في مرحلة نهاية الثمانينيات منظمة التحرير الفلسطينية بأنها قد اقتربت من الدخول في علاقات ثنائية مع إسرائيل وبأنها ستعترف بها، لكنها ستبقى على موقفها في القضية بالبقاء على حدود ما قبل 1967. وفي 1988م تم تبادل بعثات رسمية (مكتب الأكاديمية الوطنية الإسرائيلية للعلوم في بيكين- مكتب السياحة الصينية في تل أبيب) .وفي 24 يناير 1992م وقع الطرفان على إقامة العلاقات الدبلوماسية الرسمية بينهما[54].

المطلب الثالث: البعد الاقتصادي

يعتبر المتغير الاقتصادي في العلاقات بين الصين والكيان الإسرائيلي ذا أهمية بالغة، نظرا لما حققه من دفع لهذه العلاقات، بحيث أن كلا الطرفين تحاشيا البعد الأيديولوجي وركزا على مصالحهما؛ فالصين بحاجة ماسة إلى تكنولوجيا واستثمارات داخلية وخارجية، كما أن الكيان الإسرائيلي سعى إلى

تفادي الضغط الأمريكي بالتركيز على البعد الاقتصادي في علاقاته بالصين، لذلك نجد أن الاقتصاد لعب دورا محوريا في التأسيس لهذه العلاقات.

صحيح أن العلاقات الرسمية قد بدأت في 1992م بين الطرفين، إلا أن العلاقات التجارية والاقتصادية قد بدأت منذ الثمانينيات؛ ففي حزيران 1985 زار وفد إسرائيلي؛ بكين برئاسة (شموئيل فوهو ريبس) يضم ممثلين عن أربعين شركة إسرائيلية وأجرى مباحثات حول عدة مشاريع في مجالات الطاقة وشق الطرق والتكنولوجيا والبناء والزراعة، وتم الاتفاق على أن تقيم الشركات الإسرائيلية في الصين ثلاثمائة معهد مشترك في الصين كمشروع تجريبي. وفي سنة 1990م تم دخول أكثر من عشر شركات إسرائيلية إلى الصين مهمتها الإشراف على المزارع الجماعية والمشاركة في البحوث الزراعية وتمكنت هذه الشركات من الحصول على عقود لتطوير واستثمار شبكات الاتصال والإشراف على بعض الصناعات التقنية وتزويدها بالخبرة الإسرائيلية، وبقي النشاط الاقتصادي سريا تحت إشراف وفد من غرفة التجارة الإسرائيلية إذ قام الوفد المذكور بزيارة سرية للصين في 18 تشرين الثاني 1991م لإجراء مباحثات حول التعاون في المجالات الصناعية والاقتصادية والمالية[55].

وكان الميزان التجاري بين الطرفين سنة 1992م يبلغ حوالي 50 مليون دولار أمريكي، وفي سنة 2000م بلغ التبادل التجاري بينهما حولي 860 مليون دولار أمريكي، وبدأ الزيادة باطراد حيث بلغ سنة 2005م نحو4.3 مليار دولار أمريكي، وبلغ في عام 2008م 5.5 مليار دولار أمريكي، وفي عام 2010م بلغت الميزان التجاري بينهما 6.5 مليار دولار، في حين بلغ في سنة 2011م 7 مليار دولار، وفي 2014م بلغ 8.52 مليار دولار، حيث وصل في 2015م إلى 10 مليار دولار،[56] كما وصل التبادل التجاري في بدايات 2017م إلى 11 مليار دولار[57].

وبهذا تعتبر الصين أكبر شريك تجاري لإسرائيل في آسيا، وثالث أكبر شريك تجاري في العالم[58]، ونظرا لسلامة القراءة الإسرائيلية للصين وما تحتاجه فإنها ركزت على الزراعة في بداياتها الاقتصادية مع الصين قبل 1992م باعتبار أن الصين تعتمد الزراعة بشكل كبير، إذ بدأت بزيارة رجال أعمال وأخصائيين في الزراعة والتكنولوجيا والمشاركة في المؤتمرات العلمية كذلك، وعندما ألغت الصين إجراء منع الإسرائيليين الدخول إلى الصين بجوازات سفر إسرائيلية سنة 1986م زاد هذا الإجراء من تدفق الخبراء الإسرائيليين إلى الصين، بحيث نفذت إسرائيل عدة مشاريع زراعية في الصين كالمزارع النموذجية والميدانية لزيادة المحاصيل الزراعية، كما أحدثت مشاريع تطوير الجينات وأنواع جديدة من البذور، وأدخلت إلى الصين تقنية الري بالتنقيط وزراعة الزهور وتربية المواشي وكان هذا تحت رعاية وإشراف أكاديمية العلوم الإسرائيلية ووزارة الزراعة الإسرائيلية[59].

بعد الخروج من حقبة السرية في العلاقات، وزوال الحرج الصيني في الاعتراف بالكيان الإسرائيلي، دخل الطرفان في وفاق اقتصادي وأبرمت العديد من الاتفاقيات الاقتصادية بين الطرفين نرصد منها:

- اتفاق الدولة الأولى بالرعاية (تشرين الاول 1992م): متعلق بتحصيل نسب جمارك أقل مقارنة بغيرهما من الدول.

- اتفاقي الملاحة البحرية والجوية (آذار 1994م).
- اتفاق منع ازدواج الضريبة (نيسان 1995م).
- اتفاق تشجيع وتأمين الاستثمارات (نيسان 1995م).
- اتفاقية التعاون المالي "البروتوكول المالي"(نيسان 1995م).
- اتفاق التعاون المالي (تشرين الثاني 2004م)[60].

وفي مارس 2017م زار الرئيس الإسرائيلي "نتنياهو" الصين رفقة وفد مكون من 90 رجل أعمال إسرائيلي، وتم إبرام 25 اتفاقية تجارية بقيمة 02 مليار دولار أمريكي، تهدف إلى تحسين وصول الشركات الإسرائيلية إلى الأسواق الصينية، كما وقع "نتنياهو" مع رئيس الوزراء الصيني "لي كه تشيانغ" أربع اتفاقيات في مجال التكنولوجيا والموارد البشرية والعلوم والنقل، واعتبر "نتنياهو" أن هذه الاتفاقيات مؤشر على مكانة إسرائيل العالمية، كما اعتبر الرئيس الصيني "دينع شينغ بيغ": "الصين وإسرائيل تتمتعان بمزايا تكميلية، وأن التعاون في مجال الابتكار سيحقق فوائد قوية للمواطنين في بلدينا"[61]، واتفق الطرفان في هذه الحزمة من الاتفاقيات حول إنشاء منطقة تجارة حرة، وإقامة مسار سريع بين المستثمرين الإسرائيليين والصينيين، وأيضا تناولت الاتفاقيات نقل آلاف العمال الصينيين إلى إسرائيل، وهناك اتفاق بين وزارة الزراعة لكلا الطرفين بشأن تصدير الكيان الإسرائيلي لمنتجات الألبان إلى الصين، كما أن الصين تشارك في مشاريع بنى تحتية في إسرائيل، مثل حفر "أنفاق الكرمل"، وتنفيذ مشروع "القطار الخفيف" في تل أبيب، وتوسيع مينائي أسدود وحيفا، كما بدأت تنخرط في مجال تشييد المباني السكنية[62].

أهم شيء في العلاقات الاقتصادية بين الطرفين، هو اتفاقية بين الطرفين مقتضاها بناء خط سكة حديدية بطول 240 كلم يشمل 63 جسر و5 أنفاق، يربط بين ميناء إيلات ووادي زن في صحراء النقب قرب مدينة بئر السبع ، بحيث تربط إسرائيل بذلك بين البحر الابيض المتوسط والبحر الأحمر، بحيث ستخلق بديلا عن قناة السويس حيث وصفه "نتنياهو" "بالمشروع ذي الأهمية الاستراتيجية والقومية والدولية كما" وقال: " يجب إيجاد طريق بديلة بين آسيا وأوروبا لقناة السويس" وبذلك ستصبح إسرائيل (كتلة قارية) continental mass لتقاطع طرق دولية تجذب اهتمام الدول العظمى، كما أن الصين هي الأخرى تهدف إلى نقل بضائعها إلى البحر الأبيض المتوسط وإلى إسرائيل وإلى أوروبا الشرقية[63]. ويتوافق هذا المشروع مع مبادرة الصين "الطريق والحزام" بحيث سيكون لإسرائيل فيها مكان محوري يسمح لها بأن تربط نفسها بأوروبا وإفريقيا وآسيا، وتصبح بذلك دولة مركزية في الاستراتيجية الصينية تحقيقا للهدف الرئيسي المسطر منذ النشأة[64].

المطلب الرابع: البعد الأكاديمي والسياحي

يشكل البعد الأكاديمي بالنسبة للصين والكيان الإسرائيلي مكانة خاصة، إذ يعزز العلم فرص التوافق بين الطرفين، فالصين ترى في الكيان الإسرائيلي قدرات أكاديمية وبحثية متطورة نابعة من

الغرب، وتعتبرها فرصة للولوج إلى العالم الآخر واكتشاف خبراته وتطوره، كما يرى الكيان في البحث العلمي بأنه فرصة للتعرف على نمط الثقافة الآسيوي وكذلك لتسويق المادة العلمية الإسرائيلية، لذلك نجد أن العلاقات العلمية بين الطرفين تشهد عدة مشاريع مشتركة، وعرف نصف العقد الأخير تصاعدا في هذا الشق من العلاقات بين الجامعات الصينية والإسرائيلية. وفي سنة 2012م جرى توقيع اتفاق تعاون بين الجمعية القومية للعلوم في إسرائيل والجمعية القومية للعلوم الطبيعية في الصين، حيث خصصت الحكومتان 80 مليون دولار لإجراء أبحاث مشتركة في مجالات العلوم الطبيعية، كما خصص مجلس التعليم العالي في الكيان الإسرائيلي سنة 2012م مائة منحة لطلاب من الصين والهند، و120 منحة سنوية لطلبة صينيين في الجامعات الإسرائيلية، كما تمكنت جمعية signal بالتنسيق مع وزارة التعليم الصينية من إدخال موضوع الدراسات الإسرائيلية في الجامعات الصينية، وقد أدخلت هذه الجمعية موضوعاتها في عشر جامعات صينية، كما تمكن مجلس التعليم العالي في الكيان من إقامة فرع أكاديمي لمعهد "التخنيون" في الصين، وإقامة مركز أبحاث في الصين مشترك لجامعة تل أبيب وجامعة تشينغ خواه الصينية تحت تمويل صيني[65].

السياحة هي الأخرى لعبت دورا فعالا في تدعيم هذه العلاقات وتعزيزها، إذ أن أول الخطى تجاه العلاقات الرسمية قد بدأت بالسياحة، فبعد أن كانت الصين تمنع دخول الإسرائيليين إلى أراضيها وعدم السماح لهم بالمشاركة في أي مؤتمر يعقد فيها ولوكان تحت وصاية دولية كالأمم المتحدة أو أحد فروعها، سمحت الصين بعد ذلك لهم بالدخول لأراضيها بجوازات سفر غير إسرائيلية في بداية الثمانينات، إلى أن سمحت لهم بالدخول بجوازات سفر إسرائيلية سنة 1986م، وفي عام 1988م التقى "شمعون بيريز" وزير خارجية الكيان آنذاك مع نظيره الصيني "تشيان تشي تشن" حيث تم الاتفاق على تبادل المكاتب في كلا البلدين بحيث كان للكيان مكتب في بيكين باسم أكاديمية العلوم، وكان للصين مكتب في تل أبيب تحت اسم "خدمات السفر الدولية الصينية- CITS chinainternational travel service" وهي تمثل وزارة السياحة الصينية[66]، ويجدر بالذكر أن إسرائيل استقبلت سنة 2016م حوالي 80.000 سائح صيني، والعدد بين 2017م و2018م سوف يبلغ 100.000 سائح صيني[67].

المطلب الخامس: البعد التكنولوجي

تعتبر التكنولوجيا منصة استراتيجية تقوم عليها العلاقات بين الطرفين، فالصين تمتلك 700 مليون مستخدم للإنترنت ولديها شركة ذكاء اصطناعي عالمية، أما إسرائيل فتعتبر الثالثة عالميا من حيث عدد شركات التكنولوجيا الفائقة، لذلك يعمل الطرفان على الاستفادة من بعضهما في هذا المجال، إذ وقعت منطقة قاو شين بتشينغدوا أربع اتفاقيات مع الكيان الإسرائيلي سنة 2009م والقاضي بإنشاء واحة تكنولوجية إسرائيلية صينية، وانتعش التبادل التكنولوجي الثنائي بين الطرفين. وفي سنة 2015م تم عقد ندوة تبادل تكنولوجي في القدس، حيث صرح الطرف الصيني بأن إسرائيل لديها 60% من أراضيها صحراء إلا أن منتجاتها الزراعية هي الرائدة في العالم ويعود هذا لحسن استغلال التكنولوجيا في الأغراض الزراعية[68].

الخاتمـة:

مجمل القول واعتمادا على ما سبق يمكننا أن نخلص إلى أهم النتائج على النحو الآتي:

- من خلال تحليل سياق العلاقات الصينية مع الكيان الإسرائيلي يظهر جليا دور البراغماتية في العلاقات الدولية، وطغيان طابع المصلحة، وتغييب البعد الأيديولوجي، وهذا ماعرفته هذه العلاقات بعد وفاة الزعيم الصيني "ماو تسي تونج".
- يلعب رجال الأعمال دورا استثنائيا في العلاقات الدولية، وهو ما قام به رجل الأعمال الإسرائيلي "ايزنبرغ" من مساعي للتقريب بين البلدين.
- يمكن للاقتصاد أن يصل إلى أماكن أعمق في العلاقات بين الدولتين، لطالما استعصت على البعد السياسي والأيديولوجي.
- تتأثر فواعل النظام الدولي ببيئتها الإقليمية والدولية، فهي التي تحدد سلوك الدولة وتغير أحيانا حتى مبادئها، وهو ما تمثل في الحالة الصينية وتغيرها تجاه إسرائيل (الصراع مع الاتحاد السوفياتي- الحرب الفيتنامية- العولمة- اتفاقيات السلام).
- يترجم الإصرار الإسرائيلي على إقامة علاقات مع الصين رغم التمنع الصيني، القراءة السليمة للكيان الإسرائيلي للعالم ومستقبل القوى فيه، كما أنه يفسر السعي الإسرائيلي للترابط مع مراكز القوى في العالم (أوروبا الشرقية سابقا ثم بريطانيا- ثم الولايات المتحدة الأمريكية- ثم آسيا حاليا).
- سمح القصور العربي في فهم النظام الدولي إلى خسارة دعم قطب دولي مثل الصين، وإفساح المجال للكيان الإسرائيلي بالاستفادة من ذلك.
- شكلت القضية الفلسطينية نقطة محورية في رسم العلاقات بين الصين والكيان الصهيوني، بحيث إن اتفاقيات ومؤتمرات السلام هي التي سمحت للصين بالشروع في العلاقات الرسمية مع الكيان الإسرائيلي.

الهوامش:

(1) دار المعرفة، قاموس دول العالم نبذة تاريخية وجغرافية، الجزائر: دار المعرفة، 2007،ص89.
(2) كرم فرحات، الثقافة العربية والاسلامية في الصين، الدار الثقافية للنشر، ص ص 7-8.
(3) عبد المعين الشواف، الصين المارد القادم من الشرق، الرياض: دار الشواف للنشر والتوزيع،2016، ص ص 23-25.
(4) هاني الياس خضر الحديثي، الطاهر آدم الطاهر حمد، أثر المتغيرات الآسيوية على الوطن العربي، الاردن: دار جنان للنشر والتوزيع، 2014، ص 49.
(5) عبد المعين الشواف، مرجع سبق ذكره، ص25،26.
(6) موقع population pyramide على الرابط: https://www.populationpyramid.net/ar/%D8%A7%D9%84%D8%B5%D9%8A%D9%86/2018/ تاريخ التصفح: 2018/05/19، توقيت التصفح: 15:03.
(7) كرم فرحات، مرجع سبق ذكره، ص ص 14،15.

[8] الامن والدفاع العربي، ترتيب أقوى جيوش العالم، تاريخ النشر: 2015/05/26، تاريخ التصفح، 2018/06/16، توقيت التصفح: 10:30، على الموقع الالكتروني الأمن والدفاع العربي: http://sdarabia.com/?p=23297

[9] موقع شبكة دفاع، ستوكهولم: السعودية ثالث أكثر الدول انفاقا على التسلح ب70 مليار دولار، تاريخ النشر: 2018/05/02، تاريخ التصفح: 2018/06/16، توقيت التصفح: 10:30، على الموقع الالكتروني شبكة الدفاع: https://defense-network.com/%D8%A7%D9%84%D8%A8%D8%B1%D9%8A%D8%A9-1522059509/%D8%A7%D9%84%D8%B3%D8%B9%D9%88%D8%AF%D9%8A%D8%A9-%D8%AB%D8%A7%D9%84%D8%AB-%D8%A3%D9%83%D8%AB%D8%B1-%D8%A7%D9%84%D8%AF%D9%88%D9%84-%D8%A5%D9%86%D9%81%D8%A7%D9%82%D8%A7-%D8%B9%D9%84%D9%89-%D8%A7%D9%84%D8%AA%D8%B3%D9%84%D8%AD-%D8%A870-%D9%85%D9%84%D9%8A%D8%A7%D8%B1-%D8%AF%D9%88%D9%84%D8%A7%D8%B1-1525236233

[10] سارة حسين، الدول التي أسلحة نووية. تاريخ النشر:2017/08/15، تاريخ التصفح: 2018/06/17، توقيت التصفح: 13:05، على الموقع الالكتروني لشبكة العين الاخبارية:https://al-ain.com/article/how-many-nuclear-weapons-each-country

[11] عاطف أبوسيف، علاقات إسرائيل الدولية: السياقات والادوات، الاختراقات والاخفاقات، رام الله- فلسطين: مركز مدار الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية، 2014، ص 287.

[12] أيمن يوسف، إسرائيل تنظر شرقا: العلاقات الإسرائيلية مع كل من الصين والهند في إطار الانتقال من التعاون الوثيق إلى الشراكة الاستراتيجية، مجلة شؤون فلسطينية، خريف 2017،العدد269، ص135.

[13] عاطف أبوسيف، مرجع سبق ذكره،ص289.

[14] أمجد أحمد جبريل، العلاقات الإسرائيلية الآسيوية، مركز الحضارة للدراسات السياسية،2014، ص433.

[15] عدنان خلف حميد البدراني، السياسات الخارجية للقوى الآسيوية الكبرى تجاه المنطقة العربية (دراسة مقارنة لكل من اليابان والصين والهند)الاردن: الاكاديميون للنشر والتوزيع،2016، ص274.

[16] مركز الجزيرة للدراسات، العلاقات الصينية- الإسرائيلية: الأسواق والسلاح، تقرير، الدوحة: مركز الجزيرة للدراسات، سبتمبر 2011، ص5.

[17] عاطف أبوسيف، علاقات إسرائيل الدولية: السياقات والادوات، الاختراقات والاخفاقات، رام الله: مدار المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية، دار الايام للنشر، 2014، ص290.

[18] هاني إلياس خضر الحديثي، الطاهر آدم الطاهر حمد، مرجع سبق ذكره، ص74.

[19] عاطف أبوسيف، مرجع سبق ذكره، ص289.

[20] عدنان خلف حميد البدراني، مرجع سبق ذكره، ص 276.

[21] عدنان خلف حميد البدراني، مرجع سبق ذكره، ص 274.

[22] سامي مسلم، تطور العلاقات الصينية – الإسرائيلية، رام الله: مركز مدار الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية، مجلة قضايا إسرائيلية، العدد: 48، 27يناير 2013ص 41.

[23] مركز الجزيرة للدراسات، العلاقات الصينية- الإسرائيلية: الأسواق والسلاح، الدوحة: مركز الجزيرة للدراسات، 13 سبتمبر 2011، ص3.

[24] علاء عبد لحفيظ محمد، السياسة الصينية تجاه الصراع العربي الإسرائيلي، مجلة المستقبل العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، العدد: 418، ص14.

[25] انتظار رشيد زويري المهناوي، العلاقات الصينية – الإسرائيلية محاور التنافس والتعاون، مجلة كلية التربية، العدد 30 ص 94.

[26] أيمن يوسف، مرجع سبق ذكره، ص137.

[27] عدنان خلف حميد البدراني، مرجع سبق ذكره، 289.

[28] انتظار رشيد زويري مهناوي، مرج سبق ذكره، ص94.

[29] عدنان خلف حميد البدراني، مرجع سبق ذكره، ص289.

[30] معين أحمد محمود، إسرائيل واختراق جهة آسيا: رؤية جيو-استراتيجية، بيروت: باحث للدراسات،2009، ص 9.

[31] علاء عبد الحفيظ محمد، مرجع سبق ذكره، ص13.

[32] معين أحمد محمود، إسرائيل واختراقها جهة آسيا رؤية جيو-استراتيجية، باحث للدراسات والنشر، 2009، ص62.

[33] سامي مسلم، مرجع سبق ذكره، ص ص 41، 42.

[34] سامي مسلم، مرجع سبق ذكره، ص 41.

(35) محمود صبري، إسرائيل والحليف الاستراتيجي الجديد: الصين (دراسة)، تاريخ النشر:2009/11/13، تاريخ التصفح: 2018/06/18،توقيت التصفح: 17:00، على الموقع الالكتروني لأخبار عالمية عن تركستان الشرقية:http://www.turkistanweb.com/?p=1047

(36) عاطف أبوسيف، مرجع سبق ذكره، ص291.

(37) هاني إلياس خضر الحديثي، الطاهر آدم الطاهر حمد، مرجع سبق ذكره، ص130.

(38) عبد الامير عباس عبد، علي ياسين عبد الله، الاتجاهات الحديثة في الاستراتيجية الإسرائيلية تجاه الصين تحليل جغرافي وسياسي، مجلة العلوم القانونية والسياسية، المجلد الرابع، العدد 01، 2015، ص 22.

(39) محمود محارب، العلاقات الإسرائيلية- الصينية بعد انتهاء الحرب الباردة، مجلة سياسيات عربية، مركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، العدد 22، سبتمبر 2016، ص ص 60، 61.

(40) عاطف أبوسيف، مرجع سبق ذكره، ص293.

(41) محمود محارب، مرجع سبق ذكره، ص60.

(42) عبد الامير عباس عبد، علي ياسين عبد الله، مرجع سبق ذكره، ص 20.

(43) معين أحمد محمود، مرجع سبق ذكره، ص66.

(44) عاطف أبوسيف، مرجع سبق ذكره، ص293.

(45) عاطف أبوسيف، نفس المرجع، ص293.

(46) سامي مسلم، مرجع سبق ذكره، ص47.

47) سامي مسلم، مرجع سبق ذكره، ص48.

(48) معين احمد محمود، مرجع سبق ذكره، ص ص 84، 85.

(49) عدنان خلف حميد البدراني، مرجع سبق ذكره، ص281.

(50) عاطف أبو يوسف، مرجع سبق ذكره، ص296.

(51) محمود محارب، مرجع سبق ذكره، ص65.

(52) عاطف أبوسيف، مرجع سبق ذكره، ص 290.

(53) سامي مسلم، مرجع سبق ذكره، ص ص 42، 43.

(54) محمود محارب، مرجع سبق ذكره ، ص61،62.

(55) انتظار رشيد زويري المهناوي، مرجع سبق ذكره، ص 105.

(56) محمود محارب، مرجع سبق ذكره، ص ص 62، 63.

(57) جريدة الشرق الأوسط، الصين أكبر شريك تجاري لإسرائيل في آسيا، العدد:14017، تاريخ النشر: الجمعة 14 أفريل 2017، تاريخ التصفح: 2018/06/17، توقيت التصفح: 09:53، على الموقع الالكتروني:
https://aawsat.com/home/article/902041/%D8%A7%D9%84%D8%B5%D9%8A%D9%86-%D8%A3%D9%83%D8%A8%D8%B1-%D8%B4%D8%B1%D9%8A%D9%83-%D8%AA%D8%AC%D8%A7%D8%B1%D9%8A-%D9%84%D8%A5%D8%B3%D8%B1%D8%A7%D8%A6%D9%8A%D9%84-%D9%81%D9%8A-%D8%A2%D8%B3%D9%8A%D8%A7

(58) عدنان خلف حميد البدراني، مرجع سبق ذكره، ص 287.

(59) سامي مسلم، مرجع سبق ذكره، ص45.

(60) انتظار رشيد زوير المهناوي، مرجع سبق ذكره، ص 106.

(61) جريدة الشرق الأوسط، مرجع سبق ذكره.

(62) هيثم مزاحم، الشراكة الابتكارية بين إسرائيل والصين، تاريخ النشر: 2017/03/24، تاريخ التصفح: 2018/06/17، توقيت التصفح: 14:00، على الموقع الالكتروني الميادين:
http://www.almayadeen.net/butterfly-effect/763600/%D8%A7%D9%84%D8%B4%D8%B1%D8%A7%D9%83%D8%A9--%D8%A7%D9%84%D8%A7%D8%A8%D8%AA%D9%83%D8%A7%D8%B1%D9%8A%D8%A9--%D8%A8%D9%8A%D9%86-%D8%A5%D8%B3%D8%B1%D8%A7%D8%A6%D9%8A%D9%84-%D9%88%D8%A7%D9%84%D8%B5%D9%8A%D9%86

(63) سامي مسلم، مرجع سبق ذكره، ص 46.

(64) جريدة الشرق الأوسط، مرجع سبق ذكره.

(65) محمود محارب، مرجع سبق ذكره، ص 67.

(66) سامي مسلم، مرجع سبق ذكره، ص44.

(67) المصدر، السياحة الصينية تكتسح إسرائيل، تاريخ النشر: 06 اغسطس 2017، تاريخ التصفح: 2018/06/19، توقيت التصفح: 12:00،

على الموقع الالكتروني المصدر:

https://www.al-masdar.net/%D8%A7%D9%84%D8%B3%D9%8A%D8%A7%D8%AD%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D8%B5%D9%8A%D9%86%D9%8A%D8%A9-%D8%AA%D9%83%D8%AA%D8%B3%D8%AD-/%D8%A5%D8%B3%D8%B1%D8%A7%D8%A6%D9%8A%D9%84

(68) جريدة الشرق الأوسط، مرجع سبق ذكره.